جامعة اللاذقية

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية)

بحث بعنوان:

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني (2016-2024)

إعداد الطالب: أحمد النجار

المشرف المشارك: د. ماهر اللوا إشراف: أ. د عفيف حيدر

ملخص:

تتناول الدراسة الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الصعود الصيني والتنافس على قيادة النسق الدولي. وفي سياق عمل الولايات المتحدة الحفاظ على مكانتها كدولة مهيمنة وخاصة بعد وصول

الرئيس ترامب للسلطة عام (2016) الذي أعاد النظر باستراتيجيات التعامل مع الصين وفتح الطريق لاتخاذ إجراءات قسرية وصولاً إلى التهديد بإعلان الحرب التجارية. وتبنى سياسة التطويق على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية من خلال ما يعرف "باستراتيجية الاحتواء" والمحافظة على حرمان الصين من أي ميزة تنافسية مع الولايات المتحدة، حيث تسعى السياسة الأمريكية إلى تحجيم الصعود الصيني في البنية الإقليمية والدولية من خلال الوجود والتأثير الفاعل في مناطق العمق الاستراتيجي الصيني. من خلال تحالفات ونقاط خلافية في شرق آسيا إضافة إلى أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية والتجارية.

The American Strategy towards the Chinese Rise (2016-2024)

The study addresses the American strategy to confront the Chinese rise and compete for leadership in the international arena. The United States is working to maintain its position as a dominant power, especially after President Trump came to power in 2016, who reconsidered its strategies for dealing with China and paved the way for hostile measures, including the threat of declaring a trade war. A policy of encirclement was adopted at various political and economic levels through what is known as the

containment strategy and the preservation of depriving China of a competitive advantage with the United States. American policy seeks to limit the Chinese rise in the regional and international structure through an effective presence and influence in areas of China's strategic depth, through alliances and points of contention in East Asia، in addition to the region's importance from an economic and commercial perspective.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، الاستراتيجية الأمريكية، الصعود الصيني.

المقدمة:

تتمركز الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الصّعود الصيني في النظام الدولي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، لاسيّما بعد ظهور العديد من المؤشّرات التي وصفت هذا القرن قرناً آسيوياً، ووفق هذه المعطيات تحدّدت الكثير من التوجّهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين، فالاستخبارات الأمريكية والمستشارون ومراكز الأبحاث عملوا ومنذ سنوات عدّة على رصد تطوّرات الأوضاع داخل الصين. والتي تفيد بأنه في حال حافظت الصين على نموها الاقتصادي المتسارع خلال العقود القادمة فإن ذلك سيدخلها في منافسة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فوجود قوة اقتصادية قوية لدى الصين سيؤدي إلى دعم وتطوير قطاعها العسكري مما يضمن لها القدرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية إقليمياً ودولياً.

تشمل هذه الدراسة: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. يتناول المبحث الأول الاستراتيجية الأمريكية في العهد الأول للرئيس ترامب وعهد خلفه بايدن والتوجّهات المشتركة اتّجاه الصين، أما المبحث الثاني فيتناول موازين القوى العسكرية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

والمقارنة من حيث التصنيع والإنفاق العسكري والقدرات العسكرية والتحالفات في المنطقة، والحرب التجارية. أما المبحث الثالث يتناول السباق التكنولوجي والحرب السيبرانية بين الولايات المتحدة والصين وما يتضمّنه من تطورات في أشكال الحروب الحديثة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أن التحوّل في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الصين بوصفها دولة صاعدة وطامحة بأن تكون قطباً جديداً. وهذا ما يجعل الدراسة تتميز بالأهمية في إطار العلاقات الدولية.

- **الأهمية العلمية:** تتناول الدراسة فترة زمنية حديثة (2016–2024) في العلاقة والتنافس بين قوى عظمى لها تأثير كبير على مستقبل النظام الدولي.
- **الأهمية العملية:** تتجلّى في دراسة وتحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية لموازين القوى وتداعيات ذلك على واقع العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة:

- تحليل مضمون الاستراتيجية الأمريكية وأثرها اتجاه الطموحات الصينية.
- مقارنة القدرات العسكرية لكل من الصين والولايات المتحدة.
- توضيح أهمية التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة.
- تحديد دور الحرب السبرانية في توازن القوى بين الدولتين.
- تقديم رؤية مستقبلية للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على أساس توصيف وتحليل المرتكزات والثوابت الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والصين، والإجراءات المتبعة وتأثيرها على حالة التنافس فيما بينهما.

المنهج المقارن: يحاول الباحث توظيف المنهج المقارن لدراسة سلوك كل من الولايات المتحدة والصين والمقارنة بينهما.

مشكلة الدراسة:

تتمثّل إشكالية الدراسة بالإجابة على السّؤال الآتي: كيف تتعامل الاستراتيجية الأمريكية مع الصعود الصيني؟ وما الأبعاد والأدوات التي تستخدمها واشنطن للحفاظ على مكانتها الدولية في ظلّ تنامي نفوذ بكين؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل:

-ما المحددات الجيوسياسية والاقتصادية التي تؤثر على صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين؟

-إلى أي مدى تعتمد الولايات المتّحدة على أدوات القوة الصلبة (العسكرية) مقابل القوة الناعمة (الدبلوماسية، الاقتصادية) في مواجهة الصين؟

فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسة لدراسة "الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني" غالبا ما تتمحور حول فكرة أن: "الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء الصعود الصيني أو موازنته من خلال مزيج من السياسات الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية، بهدف الحفاظ على هيمنتها العالمية ومنع الصين من تحدي النظام الدولي القائم بقيادة واشنطن."

أسئلة الدراسة:

1- ما عوامل ومحددات الاستراتيجية الأمريكية؟

2- ما الأدوات والأساليب المستخدمة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية اتجاه الصين؟

3- ما القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدى الصين لمواجهة التحدي الأمريكي؟

إطار الدراسة: الإطار الزمني: يمتد الإطار الزمني لهذه الدراسة بين عامي 2016-2024.

الإطار المكاني: تكمن الحدود المكانية حول جيوبوليتك الصين.

متغيرات الدراسة: المتغير المستقل، الاستراتيجية الأمريكية – المتغير التابع، الصعود الصيني.

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية في عهدي ترامب وبايدن:

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الاستراتيجية وأهدافها-أدواتها ثم الاستراتيجية الأمريكية في الفترة الأولى للرئيس دونالد ترامب، وكذلك الاستراتيجية الأمريكية فترة الرئيس جو بايدن.

المطلب الأول: الاستراتيجية: مفهومها، أهدافها، أدواتها

اشتقت كلمة الاستراتيجية من الكلمة اليونانية ستراتيجوس strategos؛ يقصد بها فن القيادة أو فن الحرب ومن ثم فهي تشير إلى المهمات العسكرية المنوطة بمفهوم الاستراتيجية.

لقد تعدّدت استخدامات الاستراتيجية حتى أنّها شملت العديد من العلوم والميادين، ولم يعد استخدامها مقصوراً على القضايا العسكرية، بل نجده قد امتدّ اليوم إلى جميع العلوم الاجتماعية، مثل (السياسة، الاقتصاد، الإدارة، علم الاجتماع...).

يشير قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary) إلى معنى الاستراتيجية بوصفها: الفن المستعمل في تعبئة وتحريك المعدات الحربية. بما يمكن من السيطرة على الموقف بصورة شاملة.[1]

إنّ الاستراتيجية هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول.[2]

أولاً: أهداف الاستراتيجية:

توجد مجموعة من الأهداف التي تحرص الاستراتيجية على تطبيقها، وهي:

-معرفة الوضع الحالي للعمل الذي نخطط لتنفيذه والتعرف على كافة العناصر المكونة له.

-تحديد كافة الأدوات والوسائل التي ستستخدم لتطبيق العمل.

-إدراك إيجابيات وسلبيات العمل المرتبطة بالاستراتيجية.

-الاستفادة من إيجابيات العمل والحرص على تنفيذها بأسلوب صحيح.

-توفر الظروف والبيئة المناسبة لتنفيذ الاستراتيجية.

1-ريم فيصل جرجيس، التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد (2022)، ص13.

2-محمد هاني محمد، الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار المعتز للنشر والتوزيع (2014)، ص45.

-مراعاة مناسبة كافة العوامل المحيطة بالاستراتيجية مع طبيعة المهمات التي ستقوم بها، مما يؤدي إلى الوصول لتحقيق الناتج المطلوب من العمل.[1]

ثانياً: أدوات الاستراتيجية:

أدوات الاستراتيجية؛ هي مجموعة من الأدوات والمنهجيات التي تستخدم في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات لتحقيق أهداف طويلة الأجل في الدول والمؤسسات والشركات. تساعد هذه الأدوات القادة والمديرين على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وتقييم الفرص والمخاطر، واتخاذ القرارات المدروسة التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة وتحدّد أهدافها طويلة الأجل، وتصف الخطط التي

يمكنها تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف. وقد تحدّد أيضاً المقاييس التي يمكن للدول استخدامها لتتابع تقدمها.

هناك مجموعة من النماذج التي يعتمد عليها صنّاع القرار في الجانب السياسي وأهمها: [2]

1- النموذج التحليلي: يقوم على أساس تحديد المعلومات الشاملة المرتبطة بموضوع صنع القرار.

2- النموذج التنظيمي: يعتمد هذا النموذج على رؤية معينة للفكر الإنساني وتفاعله مع البيئة.

3- النموذج المعرفي: هو عملية يقوم من خلالها صانع القرار بإسقاط عقائده الذاتية على عملية اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في العهد الأول للرئيس دونالد ترامب (2016-2020):

بعد أحد عشر شهراً من توليه المنصب رسمياً في (20 كانون الثاني 2017)، أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن استراتيجية الأمن القومي لإدارته التي يطلبها الكونجرس من كل إدارة جديدة منذ عام 1986 – والتي تلخص الدور الأمريكي عالمياً، والسياسات التي تحافظ على هذا الدور. على عكس الرئيسين السابقين (جورج دبليو بوش، وباراك أوباما) اللذين أعلنا عن أول استراتيجية لهما بعد واحد وعشرين شهراً، وسبعة عشر شهراً على الترتيب.

وشملت استراتيجية الأمن القومي (2017) للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب، العديد من الأبعاد الأمنية غير التقليدية، فنجد أنّها منحت أهمية كبرى لأبعاد أمنية كثيرة غير عسكرية؛ كالفضاء، والأمن البيولوجي، والأمن السيبراني، والأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، والأمن المجتمعي، وتعزيز الدبلوماسية. لكن هذا لا يعني أنّها

1-Elearning – universite de M'sila P.5

https://elearning.univ-rnsila-dz.

2-محمد هاني محمد، مصدر سابق، ص224.

تجاهلت البعد العسكري والذي لا يمكن الاستغناء عنه، وإنما شملت أبعاداً أمنية غير تقليدية [1]

وفي كلمة رئيس ترامب عند الإعلان عن هذه الاستراتيجية قائلاً:

(مع كل قرار أو تصرّف، نحن نضع أمريكا أولاً. في الوقت الراهن نعمل على إعادة بناء أمتنا، إضافة إلى مكانتنا في العالم، لقد تحركنا بصورة سريعة لمواجهة التحديات، وبشكل مباشر عدنا لنستثمر في ميزانية الدفاع بما يقارب أكثر من 700 مليار دولار للسنة المقبلة، نحن نتطلع إلى قوة مميزة، ستقود إلى سلام طويل خارق للعادة).[2]

ويتّضح من خطاب ترامب التّركيز على الهيمنة الأمريكية من خلال شعار "أمريكا أولاً" وأيضاً المؤشر على حجم الإنفاق العسكري الذي يفوق 700 مليار لعام 2017، وهذه مؤشرات مهمة لتوجّهات الاستراتيجية الأمريكية.

-تتركز استراتيجية الأمن القومي للرئيس "ترامب" على أربعة محاور رئيسة تتمثل في:[3]

1- حماية الشعب الأمريكي ونمط عيشه.

2- تعزيز الازدهار الأمريكي.

3- الحفاظ على السلام عبر القوة.

4- تعزيز النّفوذ الأمريكي في العالم.

وفي نص الاستراتيجية الذي نشره البيت الأبيض على موقعه الإلكتروني، حدّد ترامب ثلاثة تهديدات رئيسة على أمن البلد وهي: طموحات روسيا والصين والدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية، والجماعات الإرهابية الدولية الهادفة إلى العمل النشط ضد الولايات المتحدة.

ويعتبر إدراج الرئاسة الأمريكية للبنود المذكورة أعلاه في الاستراتيجية التي أصبحت الأولى من نوعها بالنسبة للرئيس ترامب وفريقه أمراً متوقعاً، لكن اللافت أنّ الولايات المتحدة وصفت هذه المرة روسيا والصين ب "المنافسين الرئيسيين" لها على الساحة الدولية بسبب تنامي تأثيرها الجيوستراتيجي. وأهم السمات العامة لسياسة ترامب الخارجية: (السلام بالقوة العسكرية، الشعبوية بدل الليبرالية، سياسة الصفقات، السياسة التناقضية، علاقات ثنائية بدلاً عن العلاقات المتعددة).

1-محمود مدحت، مختار عبد الحميد، الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول: دراسة حالة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة.

2-يحيى سعيد قاعود، علا عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي (2017)، قراءة تحليله في استراتيجية دونالد ترامب، مركز التخطيط الفلسطيني، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد العشرون، نيسان 2018، ص37.

3-عمرو عبد العاطي، قراءة في استراتيجية الأمن القومي للرئيس "ترامب"، تحليلات -شؤون دولية- مجلة السياسة الدولية 2017/12/27

المطلب الثالث: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس بايدن تشرين الأول 2022:

تنص وثيقة الأمن القومي على ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بتقوية الداخل الأمريكي ليكون قادراً على المنافسة المتصاعدة مع الأنظمة السلطوية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى استقطاب الحلفاء والدول الصديقة ليعملوا في الساحة الدولية بموجب الأسس التي تراها واشنطن ضرورية لضمان الأمن والسلم الدوليين. ومنها مواجهة التهديدات الصينية: وتُعد الصين حسب الوثيقة المنافس الوحيد على المستوى الدولي، وحددت الوثيقة بعض السياسات الأمريكية للرد على الصين، واستمرار التدخل في الشؤون الداخلية للصين، كما يلي:[1]

أ- توظيف ورقة حقوق الإنسان: تؤكد الاستراتيجية أهمية فضح الأساليب الصينية للتعامل غير الإنساني مع الإيجور، وحقوق الإنسان لسكان التبت.

ب- دعم الديمقراطية في هونج كونج: تؤكّد واشنطن ضرورة الوقوف أمام محاولات بكين إضعاف الاستقلالية والديمقراطية التي تتمتع بها هونج كونج.

ج- منع الصين من ضم تايوان: أكّدت الولايات المتحدة رفضها أيّة محاولات أحادية من جانب الصين لتغيير (الوضع الراهن بالقوة وبشكل أحادي)، وأكدت مواصلة الدعم العسكري لتايوان ومنع توحيد الصين وتايوان؛ نظراً للوزن الاقتصادي الكبير الذي تتمتع به تايوان.

د- التّعاون في بعض الملفات: لم تستبعد الاستراتيجية التعاون تماماً مع بكين في بعض المجالات مثل: التغير المناخي والصّحة العامة العالمية.

وقد أوضح الرئيس بايدن أنّه سيسعى إلى الحفاظ على التنافس مع الصين ولم يقدم على الرفع الفوري للتعريفات المفروضة عليها، كما أنّه قد تبنى سياسة خارجية تخدم مصالح الطبقة الوسطى الأمريكية.[2]

ويمكن القول إنّ الاستراتيجية الأمريكية رسمت ملامح السياسة الأمريكية في عصر صراعات القوى الكبرى، والتي تعكس إجماعاً داخلياً، يتجاوز الانقسامات الحزبية، ويتضمّن تركيزاً على إقامة شراكات عسكرية واقتصادية مع الحلفاء، لمواجهة الخصوم، وتحديداً روسيا والصين، مع إعادة مراجعة (العولمة) لضمان عدم استمرار تحقيق الصين فوائد اقتصادية أكبر على حساب الولايات المتحدة.

1-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الامارات العربية، تشرين الأول 2022.

2-بتول حسين علوان، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد كانون الأول 2020.

اولاً: الثوابت الاستراتيجية الأمريكية لإدارة جو بايدن:

أهم ثوابت ومرتكزات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية والتي على بايدن وإدارته التعامل معها وفق نهج الثوابت التي لا تقبل من الولايات المتحدة ولا من أي إدارة في البيت الأبيض التخلي عنها، وهذه المسائل حسب ما جاءت في الوثيقة الاستراتيجية الأمريكية لإدارة بايدن تكمن فيما يلي: [1]

1- استراتيجية إدامة الحرب على الإرهاب.

2- التأكيد على دور الولايات المتحدة القيادي والعالمي.

3- بقاء الشرق الأوسط ضمن الأولويات الاستراتيجية الأمريكية.

4- التصدي ومواجهة القوى الدولية التي تضرّ بالهيمنة الأمريكية.

وتبرز وثيقة الأمن القومي الأمريكي تحديين استراتيجيين يتعين على واشنطن مواجهتهما: [2]

أولاً: التنافس بين القوى العظمى لتشكيل مستقبل النظام الدولي.

ثانياً: التعامل مع التحديات العابرة للحدود الوطنية؛ والتي تشمل قضايا في مقدمتها تغير المناخ وتحوّل الطاقة والتّضخم والإرهاب وانعدام الأمن الغذائي والأمراض المعدية.

في المقابل تحدّد الوثيقة استراتيجية أمريكية ثلاثية الأبعاد لمواجهة الصين خلال هذا "العقد الحاسم" كما يلي: [3]

1- الاستثمار في أسس القوة الأمريكية في الوطن: التنافسية والمرونة والديمقراطية.

2- مواءمة الجهود الأمريكية مع شبكة الحلفاء والشركاء والعمل معهم على أهداف ومصالح مشتركة.

3- التنافس بمسؤولية مع الصين للدفاع عن المصالح الأمريكية ولبناء رؤية أمريكية للمستقبل.

ثانياً: الإطار الاستراتيجي للعلاقات الأمريكية-الصينية والأسس الحاكمة لها:

إنّ الرغبة في تحجيم الصين وكبح جماح طموحها باتت توجهاً رئيساً ثابتاً للسياسة الخارجية الأمريكية أياً كانت

1-هرمان صدقي محمد، الثوابت الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية مقارنة لإدارتي أوباما وترامب، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا 2021، ص68.

2-استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2022، تنافس جيوسياسي حاسم مع الصين وهزيمة روسيا، موقع أسباب، تشرين الأول 2022.

3-نفس المصدر.

الهوية الحزبية للرئيس الأمريكي. وتقوم السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع الصين على اتجاهين هما:[1]

الاتجاه الأول: يرى أن الصين تشكّل خطراً حقيقياً على الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالاستناد إلى عدّة حقائق، منها: تنامي قوة الاقتصاد الصيني وما تبعه من تنامي لقوتها العسكرية، وطموحها في فرض هيمنتها على شرقي آسيا. وبالتالي فإنّ هذا الاتّجاه لا يرى وجود تقارب بينها، بل العكس يذهب إلى حتمية الصراع التي قد تعود إلى المواجهة العسكرية.

الاتجاه الثاني: يتمثّل في الابتعاد عن تصوّر الصين عدواً للولايات المتحدة الأمريكية. ويدعو هذا الاتّجاه إلى انتهاج سياسات معتدلة تجاهها لدفعها نحو الاندماج التدريجي في المجتمع الدولي.

ثالثاً: طبيعة العلاقات الأمريكية–الصينية:

يمكن وصف العلاقات الأمريكية–الصينية بأنّها تشكّل نمطاً غاية في التعقيد والتشابك، وهو ما يجد له تفسيراً في بنية النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ ترى أنها تتأرجح ما بين التعاون والصراع، ويحكمها مجموعة من المحددات، والتي تتمثل فيما يأتي:[2]

أولاً: الاحتياج الاستراتيجي: ويقصد بذلك وجود إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الأخر واحتياجه

له وإن اختلف معه.

ثانياً: سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر وذلك من خلال على عوامل الرشادة في إدارة العلاقات الدولية دون الرغبة في تقديم تنازلات.

ثالثاً: تأثّر العلاقات الأمريكية–الصينية بتغير الإدارات الأمريكية دون أن تتأثّر الإدارات الصينية، فعلاقات البلدين

تتأثّر بوجه عام بمن يوجد في البيت الأبيض.

رابعاً: تأثير دور الكونجرس وجماعات الضغط على الإدارات الأمريكية لاتباع سياسات متشددة تجاه الصين.

1–أحمد جلال محمود عبده، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: العلاقات الصينية الأمريكية (2016–2022) دراسة حالة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ص126.

2–ريم فيصل جرجيس، التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في (ق.21) رسالة دكتوراه، جامعة بغداد 2022، ص78.

المبحث الثاني: موازين القوة بين الولايات المتحدة والصين:

تحاول الولايات المتحدة الاحتفاظ بمكانتها في قمة الهرم السياسي الدولي في المرحلة المقبلة، أما الصين وبثقلها الديموغرافي والاقتصادي والعسكري المتنامي، فتسعى للوصول إلى مرتبة القوى العظمى التي تكافئ الولايات المتحدة في مكانتها الدولية. أي أنّ الدول قادرة على تعزيز قوّتها من خلال سياسات التحالف المرن وفق نظرية توازن القوى في العالم.[1]

يعود التغير في ميزان القوة بين الولايات المتحدة والصين إلى تعاظم قوة الصين وليس إلى انحدار الولايات المتحدة، فما زالت الأخيرة هي القوة الأعظم اقتصادياً وعسكرياً وما زالت هيمنتها السياسية واضحة، ولكنّها تجد نفسها أمام تحديات عديدة للحفاظ على تفوقها. فعلى الرغم مما يعتقد على "افول" الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تبقى قوة اقتصادية وعسكرية عظمى.[2]

المطلب الأول: القوة العسكرية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر المحللون أن القوة العسكرية أداة نهائية لحسم الصراعات بين الدول في إطار القوة الشاملة التي تعد الأداة العسكرية واحدة منها وليس كلها. وتعتبر كل من واشنطن وبكين وفقاً للمؤشر العسكري قوى عملاقة وقائدة أو ممكن أن تكون مرشحة للقيادة. وبعد وصول الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إلى سدة الحكم في كانون الثاني عام 2021، شكّل فريق عمل في وزارة الدفاع مكلفاً بالملف الصيني، من أجل تحديد المسار للمضي قدماً في القضايا المتعلقة بالصين، كما أمر بالشروع في مراجعة للمقاربة الإستراتيجية العسكرية والمخاطر التي تشكلها الصين، وأشار إلى أن إدارته لن تتردد في استخدام القوة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.[3]

ومن جانب آخر أقدمت الصين على تطوير جيشها ببطء، لكن بثبات. وقد ساعدت الفوائض المالية والقوة الاقتصادية للبلاد على تطوير الجيش وتحديثه بكفاءة عالية وتطوير البرامج العسكرية جميعها؛ ومنها البرامج الصاروخية والنووية الدفاعية والهجومية على حدٍ سواء، لاسيما وأنّ إدراكها لمجالات الردع الاستراتيجي المتكامل سيجعلها تؤدي دوراً فعالاً لضمان مكانتها بوصفها قوة كبرى. والجدول التالي يوضّح قوة كل منهما عسكرياً:

1-Zkiqun Zhu. US-China Relations in the 21 st Century: Power Transition and Peace. Routledge, London. No date. P.167

2-محددات العلاقات الأمريكية-الصينية، وحدة دراسة السياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، شباط 2019، ص6.

3-ريم فيصل جرجيس، مصدر سابق، ص148.

الشكل رقم (1)

مقارنة بين الجيشين الأمريكي والصيني في كانون الأول عام 2024:

المعيار	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية
ميزانية الدفاع	266 مليار دولار	895 مليار دولار
إجمالي الجنود	2.545.000	2.127.500
الجيش النظامي	2.035.000	1.328.000
الجيش الاحتياط	510.000	799.500
قوات شبه عسكرية	625.000	0
القوات البرية	الدبابات 6800	الدبابات 4640
	المدرعات 144.017	المدرعات 391.963
	مدافع ذاتية الحركة 3.490	مدافع ذاتية الحركة 1.595
	مدافع سحب ميداني 1000	مدافع سحب ميداني 1.212
	راجمات صواريخ 2.750	راجمات صواريخ 641
	اجمالي الطائرات 3.309	اجمالي الطائرات 13.043

القوات الجوية	طائرات مقاتلة	1.212	طائرات مقاتلة	1.790
	قاذفات	371	قاذفات	889
	طائرات مروحية	913	طائرات مروحية	5.843
	هليكوبتر هجومي	281	هليكوبتر هجومي	1.002
	طائرات نقل	289	طائرات نقل	918
	طائرات تدريب	402	طائرات تدريب	2.647
	طائرات مهام خاصة	112	طائرات مهام خاصة	647
	طائرات الوقود	10	طائرات الوقود	605
القوات البحرية	قطع الاسطول البحري	754	قطع الاسطول البحري	440
	حاملة طائرات	3	حاملة طائرات	11
	حاملة مروحيات	3	حاملة مروحيات	9
	غواصات	61	غواصات	70
	مدمرة	50	مدمرة	81
	فرقاطة	47	فرقاطة	0
الدعم اللوجستي	المطارات	531	المطارات	15.873
	سفن تجارية	8.314	سفن تجارية	3.533
	ميناء بحري	22	ميناء بحري	35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مصادر.

ومن خلال هذه المقارنة يتّضح أنّ الولايات المتّحدة لديها إنفاق عسكري كبير يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف ميزانية الدفاع لدى الصين التي تمتلك أكبر جيش في العالم، وأيضاً تمتلك الولايات المتّحدة معدّات للقوات البرية وأيضاً طائرات متنوعة أكثر من الصين، وقوة بحرية متطورة لدى الطرفين، وهما أيضاً قوّتان نوويتان.

ولكن الصين الآن تتطوّر في مجال الصّواريخ حيث أعلنت مؤخراً ب 19 نيسان 2025 عن إنجاز جديد في مجال التسليح الجوي، مع الانتهاء من الاختبارات النهائية لصواريخ جو–جو فرط صوتي

يتراوح مداه بين 800 – 1000 كيلو متر، ما يمثل طفرة تكنولوجية قد يعيد تعريف مفاهيم الحرب الجوية الحديثة.[1]

تعتبر الولايات المتحدة أنّ طريقة الصّين للهيمنة الدولية تبدأ من هيمنتها الإقليمية على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لذلك تعتمد واشنطن استراتيجية محاصرة الصين بحرياً عبر توسيع الانتشار الأمريكي العسكري والاستراتيجي. بدءاً من أستراليا وجزر المحيط الهادئ مروراً بقواعدها العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وصولاً إلى البحار القريبة من الصين. وتتجلى الاستراتيجية في الخطوات التالية: [2]

1- إقامة تحالف "اوكوس" (AUKUS) مع كل من بريطانيا وأستراليا.
2- عقد شراكات أمنية واقتصادية وتكنولوجية، مثل تحالف "كواد" (QUAD) مع اليابان والهند وأستراليا.
3- تطوير بنية القوات الأمريكية الموجودة في اليابان وكوريا الجنوبية وأضافت 4 قواعد عسكرية في الفلبين.

أما الصين بالمقابل، فقد طوّرت استراتيجيتها في منطقة الإندو–باسفيك لتوسيع نفوذها العسكري من خلال:

1- توقيع اتفاقية أمنية مع جزر سليمان 2022 والتي فتحت للصين أوّل موضع قدم جنوب المحيط الهادئ.
2- وقّعت الصين مع كمبوديا اتفاقية لتطوير واستخدام قاعدة ريام البحرية (وهي الثانية بعد قاعدة جيبوتي).
3- وقّعت جزر المالديف اتفاقاً دفاعياً مع الصين في 5 آذار 2024 لتأمين الممرات البحرية.

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

تتصدّر الولايات المتحدة والصين المشهد الدولي هذه الأيام إذ يسهمان معاً بنحو 40% من الناتج الاقتصادي العالمي، وفي ظل تحوّلات المشهد السياسي والتجاري الراهن يبرز سباق الأداء بين الاقتصادين كواحد من أهم الملفات أهمية للمراقبين والمستثمرين وصناع القرار. وإذا استمرت دورة الصعود والهبوط للقوى العظمى فإنّ التفوق الأمريكي سوف يتراجع تدريجياً وتحلّ محلّه قوى عظمى أخرى عاجلاً أم آجلاً.[3]

1-موقع الدفاع العربي، الاخبار العسكرية، 19 نيسان 2025.-https: //www.defense-arabic.com

2-مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، مؤتمر الشرق في طور حديد، (فرص التكامل)، تموز 2024.

3-Zkiqun Zhu. US-China Relations in the 21 st Century: Power Transition and Peace. Routledge, London. No date. P.187.

وتتوضّح القوة الاقتصادية للبلدين من خلال مقارنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2):

مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني حسب إحصاءات2024

	الولايات المتحدة	الصين
الناتج المحلي الإجمالي	29.9 تريليون دولار	18.9 تريليون دولار

معدل النمو	%2.8	%5.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	89.700 دولار	13.870 دولار
نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي	9.9% من الناتج المحلي الإجمالي 2.94 تريليونات دولار	36.5% من الناتج المحلي الإجمالي
الاستثمار الأجنبي المباشر	5.4 تريليونات دولار	114.7 مليار دولار
الاستهلاك	68% من الناتج المحلي الإجمالي 18.13 تريليون دولار	35% من الناتج المحلي 6.8 تريليونات دولار
التوظيف والبطالة	%4	%5
التضخم	%2.3	%0.2

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة

يلاحظ من خلال الجدول أنّ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر من الناتج المحلي للصين، ولكن بالمقابل نجد أنّ حجم الدّين الخارجي للولايات المتحدة أكبر من ناتجها المحلي، بينما الصين ديونها أقل من ناتجها المحلي. وكذلك معدّل النمو الاقتصادي لدى الصين أعلى من معدل النمو لدى الولايات المتحدة، ولهذا تشهد الصين نمواً متزايداً؛ حيث إنّها دخلت إلى الترتيب العاشر عالمياً (1991) من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت إلى المرتبة الثانية في عام 2010، ويتوقع الخبراء أن تتساوى مع الولايات المتحدة في عام 2035.

أما من حيث نصيب الفرد فإنّه بالولايات المتحدة هو الأعلى من مثيله بالصين بأكثر من 6 مرات مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ عدد سكان الصين هو 4 أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة، كما أنّ مساهمة قطاع الصناعة في الصين أعلى من مثيله في الولايات المتحدة التي تستوعب استثمار أجنبي واسع ولديها استهلاك أكبر كون المجتمع في الولايات المتحدة يتمتع بدخل أعلى وعملته الدولار، ونسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي أعلى من مثيله في الاقتصاد الصيني. وبالنتيجة هذه المؤشرات تدلّ على قوة الاقتصاد الصيني وتطوره.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ارتفعت الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (إندو باسفيك)

ارتفاعاً هائلاً على وقع أصداء التنافس الصيني–الأمريكي في المنطقة. وفي كلمة للرئيس الصيني "شي جين بينغ" في قمة المديريين التنفيذيين للأوبك في فيتنام 2017، قال: (تمثّل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر مجموعة من اقتصادات في العالم، وتعدّ محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي العالمي).[1]

ويرى اينار تاجين الباحث في معهد "تاي هو" (أنّ نهج الصين السياسي للتعامل مع الولايات المتحدة هو الصبر الاستراتيجي وإنّما ستستجيب للضغوط لكنّها لن تصعد)، ومن الناحية الاقتصادية ستواصل التّوجه نحو الجنوب العالمي وآسيا الوسطى للحصول على الموارد والأسواق.[2]

ومن مصادر القوة لدى الصين الأهمية الجيوبوليتكية لموقعها في شرق أسيا بمساحة 9.6 مليون كم^2، وتشترك الصين في حدودها مع 14 دولة بحدود برية 80022 كم، ويبلغ طول سواحلها حوالي 18 ألف كم، يحيط بالبر الصيني بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي في الشرق والجنوب.

وتبلغ المساحة البحرية الصينية 4.73 مليون كم^2، وينتشر على بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر؛ أهمها جزيرة تايوان بمساحة 36 ألف كم^2، إضافة إلى أهمية هذا البحر من الناحية التجارية والثروات الاقتصادية.[3]

وفي إطار استراتيجية الصين في المجال الاقتصادي، ساهمت في تأسيس تكتلات اقتصادية كبرى؛ منها مجموعة بريكس ومجموعة شنغهاي، إضافة إلى خطط وبرامج على مستوى دولي، وأهمها:[4]

1-شي جين بينغ، حول بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، المكتبة الوطنية للنشر، بكين 2021، ص562.

2-احمد حافظ، كيف ستتعامل الصين مع شعار ترامب أمريكا أولاً؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، 25\11\2024.

3-خليفة صالح خليفة، الصين وميزان القوى العالمية، جامعة الزيتونة، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 21، 2023، ص45.

4-جهاد محمد الخطيب، العلاقات الامريكية-الصينية افاق الصراع والتعاون (2008-2015)، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

1- حزام واحد، طريق واحد: هذه المبادرة أطلقها الرئيس الصيني عام 2013، وتهدف إلى عمل شبكة طرق تجارية تربط الصين مع العالم، وتقدّر تكلفة هذا المشروع بنحو 1.2 ترليون دولار، انضمت إليه عدة دول.

2- البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: طرح الرئيس الصيني الفكرة في تشرين الأول 2013، وذلك لتحفيز الاستثمار بمختلف القطاعات في آسيا وبدء العمل في 2016. وصل عدد أعضائه 103 دول.

3- ميل التبادل التجاري لصالح الصين: حيث تقدّمت العلاقات التجارية الأمريكية-الصينية بشكل سريع ليصبح أكبر سوق تجاري في العالم.

وبنفس السياق التنافسي أعلنت الولايات المتحدة ودول السبع (G7) في منتصف عام 2022 عن مبادرة الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار (PG11)، وضخ استثمارات بقيمة 600 مليار دولار.

كما أعلنت واشنطن ونيودلهي والرياض التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، كمنافس لمبادرة الحزام والطريق، ولكن الصين لا تراه يؤثر على مبادرتها هذه.

المطلب الثالث: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين:

تعاني الولايات المتحدة من عجز تجاري مزمن مع العديد من شركائها التجاريين الذين يتمتعون بميزة نسبية في إنتاج منتجات مختلفة ومتعددة، وأهم هؤلاء الشركاء هم: الصين وكندا والمكسيك واليابان وألمانيا. إضافة إلى دول أخرى تصدّر للولايات أكثر مما تستورد؛ نظراً لعدم حاجتها للمنتجات الأمريكية، حيث وصل العجز إلى 891 مليار دولار في حزيران 2023، وإنّ ما نسبته 65% منه يعود للتجارة مع الصّين وهذه الزيادة في العجز استمرّت على الرغم من اتّباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحماية التجارية التي كان من المأمول أن تقلّل من واردات الولايات المتحدة الأمريكية وتحسين وخفض العجز في الميزان التجاري.[1]

وكانت أشد فترات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتّحدة، في عهد ترامب، وتتمثّل في فترتين:

أولاً: الحرب التجارية فترة ترامب الأولى: كان ترامب خلال حملته الانتخابية (2016) قد وعد بتقليص العجز التجاري الأميركي مع الصين، وبدأ بتنفيذ وعده في 22 آذار 2018، حيث وقّع مذكرة لفرض رسوم جمركية على صادرات صينية تصل قيمتها إلى 200 مليار دولار، وردّت الصين بفرض رسوم على الصادرات الأمريكية قيمتها 100 مليار دولار، كما طالبت الصين بتقليص الفائض التجاري بما لا يقل عن 100 مليار دولار. علماً أنّ هذا الفائض بلغ 375.2 مليار دولار

في عام 2017 لمصلحة الصين، ولكن في أثناء لقاء الرئيسين الأمريكي والصيني في مؤتمر "مجموعة العشرين" في كانون الأول 2018، اتفقا على هدنة مؤقّتة لمدة ثلاثة أشهر تتخلّلها

1-تامر محمد سامي عبد اللطيف، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه طموحات الصين، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2024، ص301.

مفاوضات تجارية، وبالفعل عقد الطرفان محادثات في 7 كانون الثاني2019 أدت إلى "تبريد" الصراع التجاري.[1]

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية السياسية الحمائية التي تقيد حركة التجارة الدولية والتي كان الهدف منها حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية. إضافة إلى أنّ الحمائية طريقة تستخدم لموازنة العجز التجاري، إذ يعد النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين أحد الآثار الجانبية للحماية.

يبدو التخطيط في تحديد الرسوم على الدول المختلفة يشير لوجود أهداف سياسة تكتيكية مبيتة، أهمها عرقلة وإرباك النظام التجاري العالمي السائد الذي تستفيد منه بقية دول العالم لتنمية صادراتها والتحرر من الهيمنة الغربية التي أعاقت نموها لعقود طويلة. فتدمير النظام السائد يهدف لإضعاف أي منظمات وتجمعات تقاوم الهيمنة مثل مجموعة بريكس وغيرها.[2] والشكل التالي يوضح حركة التجارة الأمريكية (الصادرات والواردات).

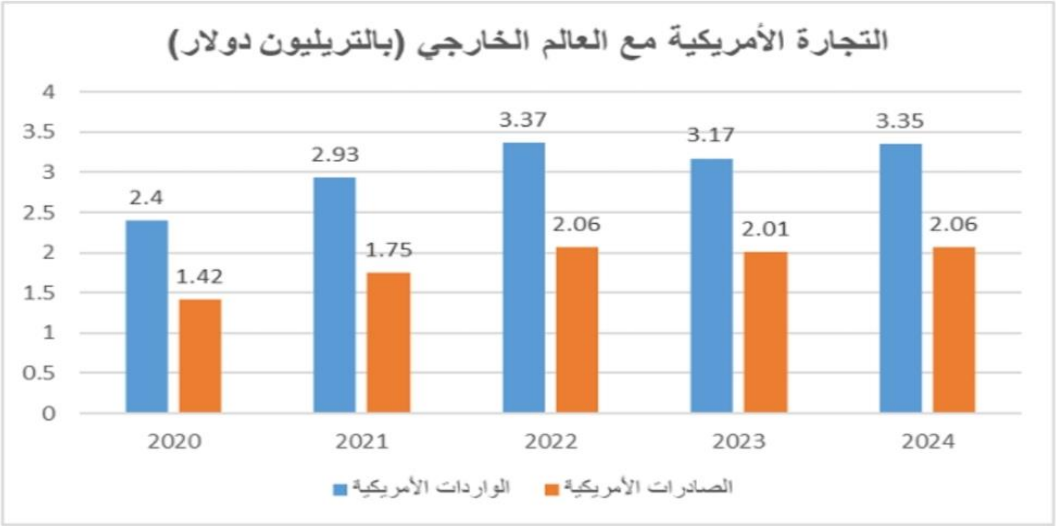

الشكل رقم (3)

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

والملاحظ خلال الأعوام من 2020 إلى 2024 كانت الواردات هي أعلى من الصادرات، وازدادت بشكل تدريجي خلال هذه السنوات الثلاث الأخيرة، والنسبة الأعلى كانت عام 2022.

ثانياً: الحرب التجارية في الفترة الثانية لإدارة ترامب: أعلنت الإدارة الأمريكية في 2 نيسان 2025 عن فرض رسوم جمركية متبادلة خاصّة تستهدف 57 دولة، بنسب تتراوح بين 10% إلى 50%، وهذا قبل أن تعلّق الإدارة الأمريكية في التاسع من الشهر نفسه تطبيق التعريفات الجديدة لمدة 90 يوماً.[3]

1-محددات العلاقات الأمريكية-الصينية، وحدة دراسة السياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، شباط 2019، ص7.

2–مروان سلامة، قراءة تحليلية في أسباب وأهداف التعرفة الجمركية، صحيفة القبس الكويتية، العدد 182080، الأربعاء 9 نيسان 2025.

3–إبراهيم الغيطاني، السياسة التجارية لترامب: الأهداف والتبعات على الاقتصاد الأمريكي والعالمي، مركز الأهرام، 11 نيسان 2025.

وليس بغريب أن يكون عدم اليقين والتقلب السريع الذي يحيط بالسياسة التجارية الأمريكية تكتيكاً تفاوضياً؛ تهدف الإدارة الأمريكية من خلاله دفع حكومات العالم لعقد صفقات تجارية مربحة مع واشنطن في الأجل المنظور.

كما تحيط القيود التجارية الأمريكية بتهديدات أكبر للاقتصاد الصيني. فمن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الصيني بما يتراوح 0.4 و0.8 نقطة مئوية بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية، مما يفاقم فائض الطاقة الصناعية لديها ويضعف الأداء الاقتصادي.

ويقول ترامب إنّ الصين ودولاً آسيوية أخرى، قد تورّطت في ممارسات تضرّ بالصناعات الأمريكية، مثل إغراق الأسواق الأمريكية بالمنتجات الرخيصة، والتلاعب بالعملة المحلية، وسرقة الملكية الفكرية، وتقديم دعم حكومي غير عادل للشركات المحلية.[1]

وكان هناك رد واضح من قبل الصين عندما تعهّد المتحدّث باسم وزارة الخارجية الصينية "لين جيان" في 8 نيسان 2025 قائلاً: "سنقاتل حتى النهاية" ونواصل المواجهة مع الولايات المتحدة إذا أرادت المضي قدماً في الحرب التجارية مع الصين. وبعد عدة موجات من التصعيد المتبادل للرسوم الجمركية قالت وزارة المالية الصينية أن بكين ستفرض رسوماً بنسبة 125% على السلع الأمريكية، ردّاً على إعلان البيت الأبيض رسوماً جديدة دخلت حيز التنفيذ الخميس 10 نيسان 2025 ترفع قيمة التعريفات الإضافية الجديدة على الواردات الصينية إلى 145%.

وتمتلك الصين بحسب "بلومبيرغ" عدة خيارات اقتصادية بمكن استخدامها في النزاع التجاري أهمها: [2]

1- بيع سندات الخزانة الأمريكية: والتي تقدّر بنحو 734 مليار دولار بحسب الوكالة.

2- خفض قيمة اليوان: لجعل صادراتها أكثر تنافسية.

3- قيود على تصدير المعادن الحيوية: مثل الفاليوم والجرمانيوم المستخدمة في صناعات أشباه الموصلات.

المبحث الثالث: السباق التكنولوجي والحرب السيبرانية بين الولايات المتحدة والصين:

مع تصاعد حدة التنافس تقوم القوى الدولية بتطوير تحالفها وتعمل على ضمان تفوقها في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والتحكم في خطوط النقل الدولية وسلاسل التوريد بالإضافة لتقديم المزايا الاقتصادية والتنموية للدول الأخرى، بهدف تعزيز مجالات نفوذها الجيوسياسي ومنع انضمام تلك الدول للمنافسين الأخرين.

1-عبد الوهاب المرسي، هل يمكن للصين أن تنتصر على أميركا في معركة التجارة، الجزيرة 17\4\2025.

2-هذه خيارات الصين للرد على تهديدات ترامب التجارية، الجزيرة (المصدر بلومبيرغ)
aljazeera.net/ebusiness

المطلب الأول: البعد التكنولوجي في التنافس الأمريكي-الصيني:

فتحت الولايات المتحدة منتصف عام 2019 جبهة جديدة بإصدار مرسوم يحظر على شركات الاتصالات الأمريكية بيع أجهزة ومعدّات تكنولوجيا في إجراء يستهدف شركة هواوي الصينية العملاقة، إذا أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تشك بأن الشركة الرائدة عالمياً في شبكة الجيل الخامس تتجسس لصالح بكين وادرجتها في قائمة الشركات المحظورة بيع منتجات التكنولوجيا لها إلا بإذن خاص.[1]

وفي سياق هذه المنافسة الشديدة تنفق الولايات المتحدة اليوم مزيداً من مواردها على قطاع التكنولوجيا، ولاسيما في مجال التكنولوجيا العالية التقنية في مواجهة الاستراتيجية الصناعية التي أطلقتها الصين والمعروفة باستراتيجية (صنع في الصين 2025)؛ التي ترتكز على الاستثمارات في الذكاء الصناعي وتقنيات الكم والبيانات الضخمة؛ مثل الصعود السريع للصين وتمكّنها من زيادة إنتاج براءات الاختراع على مستوى سنوي إلى أربعة أضعاف ما تنتجه الولايات المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية من اللحاق بسرعة بركب التطور التكنولوجي الأمريكي.[2]

تكمن المنافسة بين الطرفين بتفوّق الولايات المتحدة في جميع المجالات العسكرية والإمكانات الإعلامية ومجالات التكنولوجيا عالية الدقة.

وتتصدّر الولايات المتحدة وحلفاؤها الإنتاج العالمي من الرقائق الإلكترونية، حيث تسيطر واشنطن فقط على 12% من هذه الصناعة فيما تنتج اليابان 15% وكوريا الجنوبية حوالي 21% وتايوان 22% باستثمارات أغلبها أمريكية، فيما انتقلت الصين من صفر إلى 15% من إجمالي السوق العالمية وأصبحت تتقدم في التقنيات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي ومجالات التكنولوجيا العصرية والصواريخ العابرة للقارات (الفرط صوتية)، فضلاً عن تقدّمها في أنظمة حرب الفضاء والقيادة الذاتية.[3]

وفي خطة "صنع في الصين 2025" طرحت هذه الخطة عام 2015 لعمل استراتيجية تطوير للقطاع الصناعي تسعى لتحقيق منتجات عالية التقنية ومنافسة للصناعات العالمية، الأمر الذي دفع الصينيين إلى إقحام التكنولوجيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية. وتسعى الصين لتوفير المواد الأساسية بقدر

1-تامر محمد سامي عبد اللطيف، الاستراتيجية الامريكية اتجاه طموحات الصين، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2024، ص306.

2-عمرو وجدي، التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، مجلة السياسة الدولية 2023/9/2.

3-زينة مالك عريبي، أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكيا على مستقبل النظام الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، أوراق بحثية-شؤون إقليمية ودولية، بغداد، 2023/5/6، ص25.

70%، وذلك بحلول عام 2025 لتقوم بعمل مراكز للابتكار، وتساهم بتطوير المعدات والآليات بشكل كبير.[1]

وفي مجال تقنيات الجيل الخامس قامت الصين بتعديل نهجها الاستراتيجي والذي أصبح يقوم على أساس إعطاء التكنولوجيا البعد الأهم لأمنها القومي، وبناءً على ذلك طرحت مفهوم الاندماج العسكري المدني، وقد كانت تكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات أحد أهم أوجه هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، والتي تطمح الصين من خلاله أن تصبح "قوة سيبرانية عالمية".[2]

وبينما لا تزال الكثير من دول العالم تكافح لاعتماد شبكات الجيل الخامس 5G، فإن الصين عبر "شيونغان" تقدّم لمحة واقعية عن عصر الجيل العاشر (10 غيغابايت).

ومع استمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين ستظلّ صناعة التكنولوجيا تشهد تطورات سريعة قد تعيد تشكيل موازين القوى الاقتصادية والتكنولوجية في العالم.

المطلب الثاني: الحرب السيبرانية بين الولايات المتحدة والصين:

تعرف الموسوعة السياسية الأمن السيبراني على أنّه مجموعة الآليات والإجراءات والوسائل والأطر التي تهدف إلى حماية البرمجيات وأجهزة الكمبيوتر (الفضاء السيبراني بصفة عامة) من مختلف الهجمات والاختراقات، ولها عدة أشكال (التجسّس، التّخريب، شبكات الطاقة الكهربائية، الهجمات الدعائية، هجمات رفض الخدمة DoS).[3]

بدأت الحرب السيبرانية ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين مع شن الصين لهجمات إلكترونية استهدفت المؤسسات العسكرية الأمريكية والشخصيات الأمريكية البارزة، بالمقابل أسّست الولايات المتحدة ما يعرف بالقيادة السيبرانية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية في 2009. والتي تتولى مهمة شن الهجمات السيبرانية والقيام بصد الهجمات المضادة.

وعليه تعدّ قضية الأمن السيبراني من أبرز القضايا المؤثّرة في العلاقات الأمريكية–الصينية، لا سيّما بعد عام 2013م، فقد اتّهمت الولايات المتّحدة الأمريكية الصين بالقيام بأعمال تجسس لسرقة معلومات عسكرية وتجارية سرية، وعلى أثر ذلك قامت شركة (مانديات) الأمريكية للأمن الإلكتروني بتقديم تقرير اتّهمت فيه الجيش الصيني بشنّ هجمات إلكترونية واسعة النطاق على مؤسسات أمريكية.

1–عمر جمال شاور، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين "عهد دونالد ترامب"، المركز الديمقراطي العربي، 19/أيار/2023.

2–محمود أحمد حوش، تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا وتأثيرها على التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي، مجلة الدولية، المجلد (1)، العدد (1) 2022، ص41

3–سمير طوق، ما هي الحرب السيبرانية، التكنولوجيا ابداع وسلطة، للمزيد انظر الرابط: https://beirut time.com/ArTicle.

اتّخذت المواجهة السيبرانية بين بكين وواشنطن أوجهاً مختلفة. سواء في مجال استهداف المؤسسات الحيوية وسرقة البيانات والأسرار الصناعية والعسكرية، أو في محاولة التأثير على القرارات واتجاهات الرأي العام.

ومن ناحيتها تملك الصين وحدة يطلق عليها الوحدة (61398) تتّسم بأنشطتها السرية داخل جيش التحرير الشعبي الصيني، إذ تقوم بعمليات التجسّس الإلكتروني، وسرقة المعلومات الاقتصادية، خاصّة من الولايات المتحدة الأمريكية. وتتنوع الأهداف من الهجمات الصينية في الفضاء الإلكتروني

إلى أهداف عديدة، منها ما كان في عام 2019 حيث قام قراصنة صينيون بسرقة الأسرار التجارية بشركة "جنرال الكنريك" والمتعلقة بتوربينات المحرك النفاث.[1]

يبدو أنّ استراتيجات الأمن القومي الأمريكي بدأت تعطي أهمية متزايدة للقضايا المتعلّقة بالتّحديات السيبرانية، وذلك نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية من الممكن لها أن تشكّل عامل تهديد للأمن القومي الأمريكي، وخصوصاً إذا ما تمّ احتكارها من قبل القوة المنافسة لها، والتي تتمثّل بشكل أساسي بالصين، إذ ترى وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2017 بأنّ التحدّيات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية تتمثّل بشكل أساسي بالتحديات السيبرانية.[2]

وإذا خرجت الحرب السيبرانية عن السيطرة تؤدي لمواجهة تهدف إلى مهاجمة البنية التحتية الوطنية الحيوية، وفي أي صراع صيني–أمريكي مسلّح يكون لجوء كلا الطرفين إلى العمليات في الفضاء الإلكتروني ضد الأنظمة التي يعتمد عليها الآخر من أجل القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والاستطلاع (C4iSR) واللوجستيات، أمراً مرجحاً للغاية. وبالفعل إنّ كلا الطرفين يدمجان خططاً لعمليات كهذه في خطط الحرب.[3]

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الصراع السيبراني يعدّ من أهم المتغيرات الجديدة المؤثّرة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه الصين، إذ إنّ امتلاك القوة التقنية والمعرفة تمثّل قوّة إضافية لعناصر قوة الدولة الشاملة في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن ذلك إنّ الإدراك الاستراتيجي الأمريكي في المستقبل المنظور سيتحدّد ليس فقط من خلال المواجهة على الأصعدة العسكرية والاقتصادية، بل سيتحدّد بالقدر نفسه الذي تدور فيه على صعيد الحرب السيبرانية، إذ تكمن كل الفرص والمخاطر.

1-Survey of Chinese Espionage in the United States since 2000. GS1S Aug 2021 (p p 1-11).

2-حوش، محمود أحمد، تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا وتأثيرها على التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي، مجلة الدولية، المجلد (1)، العدد (1) 2022، ص38

3-جيمس دوبنيز واخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع، مؤسسة RAND للأبحاث 2017، ص6.

الخاتمة:

انتهى الباحث من خلال دراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصعود الصيني إلى أنّ الاستراتيجية الأمريكية قد تنجح في إبطاء الصعود الصيني، لكن من غير المرجّح أن تمنعه بالكامل؛ فنحن أمام نظام عالمي يتّجه نحو التعددية القطبية، وليس عودة للحرب الباردة التقليدية. حيث إنّ النجاح الأمريكي يعتمد على قدرته على التكيّف، وليس مجرد الاحتواء.

ويبدو أنّ الاستراتيجية المناسبة للولايات المتحدة ينبغي أن تُكمل سياسة الاحتواء بسياسة الاندماج الانتقائي (Selective Engagement)، أي الحفاظ على الحوار مع الصين في ملفات المناخ، والأمن السيبراني، ومنع التصعيد العسكري، لأنّ الاستدامة الاستراتيجية تتطلّب مزيجاً من الردع والدبلوماسية.

وخلاصة القول يمكن الإشارة إلى أبرز النتائج، وهي:

1. في المجال العسكري: لا تزال الولايات المتحدة تتفوّق كمياً ونوعياً، لكن الصين تضيق الفجوة، خاصة في المحيط الهادئ. واستراتيجية "منع الوصول" التي تطوّرها الصين قد تُقوّض حرية التحرك الأمريكي في المنطقة.
2. في الاقتصاد والتكنولوجيا: تحقّق الولايات المتّحدة بعض النجاح في تقييد التكنولوجيا الفائقة، لكنّ الصين تستثمر بكثافة في البدائل المحلية (السيادة التقنية). وتقليص الاعتماد المتبادل ليس سهلاً، فالصين شريك تجاري أساسي لمعظم حلفاء أمريكا.

3. في التحالفات الدولية: هناك دعم متزايد من حلفاء آسيا، لكن أوروبا أكثر حذراً في موقفها من الصين.

كما أنّ الدول النامية في أفريقيا وآسيا تميل إلى الحياد أو الشراكة مع بكين بسبب الاستثمارات الصينية؛ مثل (مبادرة الحزام والطريق).

4. الداخل الأمريكي: الانقسام الداخلي السياسي وتحديات الاقتصاد الأمريكي يمكن أن تؤثر على استمرارية الاستراتيجية طويلة المدى.

المراجع العربية:

الكتب:

1-استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمواجهة صراعات القوى الكبرى، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 تشرين الأول 2022.

2- بينغ، شي جين، حول بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، المكتبة الوطنية للنشر، بكين 2021،

3-الخطيب، جهاد محمد، العلاقات الأمريكية-الصينية افاق الصراع والتعاون (2008-2015)، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

4-دوبنيز، جيمس واخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين، احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع، مؤسسة RAND للأبحاث 2017،

5-سامي، تامر، الاستراتيجيات الصينية في مواجهة الهيمنة الأمريكية (2013-2023)، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، كراسات استراتيجية (365)، 22 شباط 2025.

6-شاور، عمر جمال، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين "عهد دونالد ترامب"، المركز الديمقراطي العربي، 19/أيار/2023.

7-عبد اللطيف، تامر محمد سامي، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه طموحات الصين، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2024،

8-عبده، أحمد جلال محمود، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: العلاقات الصينية الأمريكية (2016-2022) دراسة حالة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس،

9–عريبي، زينة مالك، أثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وأمريكيا على مستقبل النظام الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، أوراق بحثية–شؤون إقليمية ودولية، بغداد، 2023/5/6،

10– علوان، بتول حسين، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد كانون الأول 2020.

11– الغيطاني، إبراهيم، السياسة التجارية لترامب: الأهداف والتبعات على الاقتصاد الأمريكي والعالمي، مركز الأهرام، 11 نيسان 2025.

12– قاعود، يحيى سعيد، الجعب، علا عامر، وثيقة الأمن القومي الأمريكي (2017)، قراءة تحليله في استراتيجية ترامب، مركز التخطيط الفلسطيني، قراءات استراتيجية، السنة العاشرة، العدد العشرون، نيسان 2018،

13– مدحت، محمود، عبد الحميد، مختار، الابعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول: دراسة حالة استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2017.

14–محمد، هاني محمد، الإدارة الاستراتيجية الحديثة، دار المعتز للنشر والتوزيع (2014)،

15–محمد، هرمان صدقي، الثوابت الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية مقارنة لإدارتي أوباما وترامب، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا 2021،

16–مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، الامارات العربية، تشرين الأول 2022.

17-محددات العلاقات الأمريكية-الصينية، وحدة دراسة السياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2019،

18-مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، مؤتمر الشرق في طور حديد، (فرص التكامل)، تموز 2024.

المجلات والدوريات:

1-حوش، محمود أحمد، تقنيات الجيل الخامس من التكنولوجيا وتأثيرها على التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي، مجلة الدولية، المجلد (1)، العدد (1) 2022، ص.ص32-42.

2-خليفة، صالح خليفة، الصين وميزان القوى العالمية، جامعة الزيتونة، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 21، 2023، ص.ص41-61.

3-عبد العاطي، عمرو، قراءة في استراتيجية الأمن القومي للرئيس "ترامب"، تحليلات -شؤون دولية- مجلة السياسة الدولية 2017/12/27.

4-وجدي، عمرو، التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين، مجلة السياسة الدولية 2023/9/2.

الرسائل الجامعية:

1-ريم فيصل جرجيس، التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في (ق.21) رسالة دكتوراه، جامعة بغداد 2022، ص225.

الصحف:

1-احمد حافظ، كيف ستتعامل الصين مع شعار ترامب أمريكا اولاً؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2024\11\25.

2-عبد الوهاب المرسي، هل يمكن للصين أن تنتصر على اميركا في معركة التجارة، الجزيرة 2025\4\17.

3-مروان سلامة، قراءة تحليلية في أسباب واهداف التعرفة الجمركية، صحيفة القبس الكويتية، العدد 182080، الأربعاء 9 نيسان 2025.

4-استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2022، تنافس جيوسياسي حاسم مع الصين وهزيمة روسيا، موقع أسباب، تشرين الأول 2022،

الروابط:

1-موقع الدفاع العربي، الاخبار العسكرية، 19 نيسان 2025.-https: //www.defense-2arabic.com-هذه خيارات الصين للرد على تهديدات ترامب التجارية، الجزيرة (المصدر بلومبيرغ)

1-سمير طوق، ما هي الحرب السيبرانية، التكنولوجيا ابداع وسلطة، https://beirut time.com/ArTicle.

المراجع الأجنبية:

1-Elearning – universite de M'sila.

2-Survey of Chinese Espionage in the United States since 2000. GS1S Aug 2021

3-Zkiqun Zhu. US-China Relations in the 21 st Century: Power Transition and Peace. Routledge, London. No date.